الأمم المتحدة

A/AC.257/27/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثالثة المستأنفة

١٥ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

مذكرات تقنية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المذكرة التقنية رقم ٩*: المقترحات المقدمة حاليا لكفالة توافر سيولة دولية كافية بغرض تحقيق أمور منها تفادي عمليات التكيف الانكماشية غير الضرورية

* تولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي تنسيق العمل في إعداد هذه المذكرة التقنية. وتعاون في إعدادها موظفون من الكيانات التالية بصفاتهم الشخصية: لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

091101 061101 01-54629 (A)
0154629

أولا– مقدمة

١ – من المرجح بشدة، حتى مع اتخاذ سياسات وقائية مناسبة على الصعيدين الدولي والوطني، أن تستمر الأزمات المالية في الظهور. وقد ارتفعت الأصوات مطالبة بتأسيس آليات مناسبة متعددة الأطراف لإدارة هذه الأزمات، ويحبذ أن تُناط بها أيضا وظيفة وقائية. وتماثلها في الأهمية التدابير المتخذة على الصعيد المحلي التي ينبغي أن تواكب هذا الإجراء الدولي.

٢ – وتوجد أساسا ثلاثة سبل للتصدي للأزمات المالية الدولية. أولها، تأسيس دائرة للتمويل في حالات الطوارئ، تحاكي وظائفها، على الصعيد الدولي، بعضا من وظائف ''المقرض الأخير'' التي تنهض بها المصارف المركزية. أما الخيار الثاني، فيتمثل في الموافقة على أن تعلق مؤقتا البلدان التي تعاني من أزمات خدمة ديونها وتدفقات رؤوس أموال حوافظها المالية إلى الخارج. والبديل لاتخاذ البلدان المتأزمة تدابير أحادية هو تحديد قواعد متعددة الأطراف منظمة لهذا النوع من الإجراءات. وهذان الخياران لا يستبعد أحدهما الآخر. وفي الواقع قد يغدو الحل الثاني ضرورة لضمان التوزيع المناسب لأعباء التكيف بين الدائنين والمدينين ولتجنب مشاكل ''المخاطر المعنوية'' المرتبطة بالتمويل في حالات الطوارئ. والسبيل الثالث (الذي من شأنه أن يقلل أيضا من المخاطر المعنوية) هو أن يجري البلد المتأزم عملية تكييف للاقتصاد الكلي، وهي عمليات كثيرا ما ترتبط ببرنامج لصندوق النقد الدولي. وتعالج المقترحات الواردة أدناه السبل الثلاثة المذكورة هنا.

ثانيا – قائمة المقترحات

٣ – توضح القائمة التالية المصدر الأصلي للمقترح والهيئة الحكومية الدولية التي قُدم إليها، إلا في حالة البلاغات الوزارية (فالبلاغات الوزارية الصادرة عن مجموعة الأربع وعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية على سبيل المثال، تعرض بانتظام على لجنة النقد والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي، ولجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة فتعرض بانتظام على الجمعية العامة).

عن السيولة الدولية

إحياء حقوق السحب الخاصة

١ – المصدر الأصلي: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الأمم المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر A/55/1000).

مقدم إلى: الأمين العام للأمم المتحدة

المقترح: ''ينبغي النظر أيضا في إحياء حقوق السحب الخاصة التي أنشأها صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٠. وكان الغرض الأصلي من نظام حقوق السحب الخاصة هو السماح بزيادة الاحتياطيات الدولية، بما يتمشى مع الحاجة، دون فرض تكاليف حقيقية على البلد المتوسط الحال. وفي الواقع لم ترصد لهذا الغرض أية مخصصات منذ عام ١٩٨١. وقد احتاجت البلدان النامية بشدة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة تكوين الاحتياطيات للحد من تأثرها بالأزمات، وقامت بتمويل هذه الزيادة إما بالاستعانة بفوائض الحسابات الجارية وإما بالاقتراض بشروط أشد صرامة من الشروط المرتبطة بحقوق السحب الخاصة. وأفضى ذلك إلى تدفق كبير فيما أطلق عليه في بعض الأحيان 'المعونة العكسية'. ولتلافي حدوث هذا أو على الأقل الحد من وقوعه، يتعين على صندوق النقد الدولي استئناف مخصصات حقوق السحب الخاصة.''

(انظر توصية الفريق الواردة في الفرع المعنون ''المسائل المتصلة بالنظم: مصادر مبتكرة للتمويل'').

٢ - المصدر الأصلي: تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، الأمم المتحدة، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/12).

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''بالنظر إلى إمكانية نشوب أزمات مالية متعددة ومتزامنة، ينبغي للحدث الرفيع المستوى أن يقترح أن يجري صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع غيره من المؤسسات الدولية ذات الصلة، تقييما للقدرة العالمية على تلبية الاحتياجات من السيولة الدولية في حالات الطوارئ، بما في ذلك جدوى توفير مخصصات مؤقتة من حقوق السحب الخاصة'' (النص الوارد ببنط أسود في الصندوق الفاصل بين الفقرتين ١٥٩ و ١٦٠).

٣ - المصدر الأصلي: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/16).

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''لقد جرت العادة حتى الآن على تزويد البلدان، التي تواجه مشاكل في حسابات رأس المال بعد انهيار أسعار العملات، بمساعدات ينسقها صندوق النقد الدولي، وذلك في شكل عمليات إنقاذ تهدف إلى تلبية طلبات الدائنين، والحفاظ على إمكانيات تحويل حسابات رأس المال، وتلافي العجز عن السداد. وربطت هذه المساعدات باشتراطات نابعة من سياسات تتخطى في بعض الأحيان مسألة تكييف الاقتصاد الكلي. وبعبارة أخرى، انصبت الجهود على تجنيب المقرضين والمستثمرين الدوليين المخاطرة بتحميل المدينين العبء. ولتصحيح هذا الوضع، بات ضمان الاستقرار المنهجي يستلزم أيضا، إلى جانب دور الصندوق في تمويل الحسابات الجارية، تقديم تمويل طارئ للبلدان التي تعاني من صعوبات في السداد مرتبطة بحسابات رأس المال. وينبغي النظر في إمكانية إصدار حقوق سحب خاصة قابلة للاسترداد لاستخدامها في توفير السيولة الدولية. وينبغي تحديد الشروط التي يؤدي الصندوق بموجبها دور المقرض الأخير'' (الفقرة ٦٥).

٤ - المصدر الأصلي: أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''النمو مع الاستقرار: تمويل التنمية في السياق الدولي الجديد'' (LC/G.2117 (CONF.89/3)).

مقدم إلى: حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار المشاورة الإقليمية المعنية بتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (للاطلاع على الموجز، انظر A/AC.257/17)

المقترح: ''تقتضي المرونة في تلبية احتياجات التمويل في أوقات الأزمات التوسع بشدة في موارد صندوق النقد الدولي. وأنسب البدائل المتاحة هو رصد حقوق سحب خاصة بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء خلال الأزمات. ويمكن للبلدان التي لا تواجه احتياجات تمويل أن تحتفظ بتلك الموارد مودعة لدى الصندوق نفسه في حسابات تغل فائدة. ويمكن فيما بعد إلغاء هذه المخصصات المؤقتة من أجل تجنب

توليد سيولة دائمة. والخيار الآخر هو قصر تخصيص حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء التي تمر بأزمات، على أن ترد ما أخذته لصندوق النقد الدولي بعد زوال الأزمة، وعندها تُلغى حقوق السحب الخاصة. أما البديل الثالث الممكن فهو أن يخصص صندوق النقد الدولي لنفسه حقوق سحب خاصة لاستخدامها في أوقات الأزمات. وسيستلزم الخياران الثاني والثالث تعديل مواد اتفاق صندوق النقد الدولي[1] وبالطبع، فإن التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة في النظام المالي الدولي هو غاية في حد ذاته، طالما دعت إليها البلدان النامية'' (الفصل ٢، الفرع ٤ (أ)، الفقرة الأخيرة).

المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، البلاغ الوزاري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يؤيد الوزراء مجددا إجراء دراسة لتأسيس مرفق للتصدي المنهجي لحالات الطوارئ بوسعه أن يعزز بصورة حاسمة من الثقة في النظام الدولي عندما يواجه أزمات سوقية حادة. ويشير الوزراء، في هذا الصدد، إلى المقترحات الداعية إلى السماح لصندوق النقد الدولي، في حالة التعرض المنتظم لأزمات في السيولة، بأن يوفر سيولة إضافية بالقدر المطلوب عن طريق تأسيس حقوق سحب خاصة بصفة مؤقتة – على أن تلغى هذه الحقوق عند انتهاء الحاجة إليها. ويكرر الوزراء دعوتهم إلى إجراء دراسة لهذا الأمر، ويقترحون مناقشة لدى انعقاد لجنة النقد والمالية الدولية في خريف عام ٢٠٠١'' (الفقرة ٢٣).

٦ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، البلاغ الوزاري المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يرى الوزراء ضرورة تيسير الانتفاع من صك حقوق السحب الخاصة من أجل استكمال احتياطيات الأعضاء عندما تتعرض السيولة المالية لتقلبات. وفي رأينا، أن الأوضاع الراهنة التي تواجه البلدان النامية في ظلها انكماشا حادا في تدفق رؤوس الأموال وارتفاعا كبيرا في هوامش سعر الفائدة، تبرر تخصيص قدر كبير عام من حقوق السحب الخاصة. إذ أن تعزيز احتياطيات الأعضاء على هذا النحو من شأنه أن يزيد أيضا من ثقة الساعين منهم إلى زيادة اندماجهم في الاقتصاد العالمي'' (الفقرة ١٥).

المصدر الأصلي: تقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المعنون ''نحو هيكل مالي دولي جديد''، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

مقدم إلى: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

المقترح: ''ينبغي زيادة موارد صندوق النقد الدولي لتمكينه من تعزيز استقرار النظام المالي الدولي. ويمكن النظر في ثلاثة سبل. أولها، إعداد آليات فعالة سريعة لإتاحة المزيد من الإمكانيات أمامه للاستعانة بالأرصدة الرسمية في أوقات الأزمات. وثانيها، جواز الترخيص له بالاقتراض مباشرة من الأسواق المالية في ظل تلك الظروف. وثالثها، ولعله أهمها، جواز منح حقوق سحب خاصة عندما يواجه بعض الأعضاء صعوبات مالية. وتلغى حقوق السحب الخاصة

الممنوحة على هذا النحو بسداد القروض. وستيسر هذه الآليات توفير سيولة إضافية في أوقات الأزمات، دون مفاوضات مرهقة حول زيادة الحصص أو حول ترتيبات الاقتراض. وعلاوة على ذلك، يعيب ترتيبات الاقتراض الراهنة أنه لا يجري العمل بها إلا عند وقوع تهديد منهجي وبعد موافقة الجهات المقدمة للأموال، ويواكب هذا تأخير مناظر في إتاحة الأموال الجديدة إلى الصندوق وإلى البلدان المنكوبة. والواقع أن هذا الاستخدام غير الدوري لحقوق السحب الخاصة في تسيير الدورات المالية ينبغي أن يكون جزءا من عملية أوسع ترمي إلى تعزيز استخدامها كعملة دولية مناسبة لعالم سائر على درب العولمة'' (الفرع ٥، الفقرة الثالثة).

مرافق مطورة لصندوق النقد الدولي

٨ - المصدر الأصلي: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.01.II.D.10).

مقدم إلى: مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد

المقترح: ''بالنظر إلى عدم الاستقرار المتزايد في التجارة الخارجية وبيئة التمويل في البلدان النامية، ينبغي الحرص، عند إجراء أي إصلاح فعال لمؤسسات بريتون وودز، على تحسين، وليس إلغاء، سبل التمويل غير الدوري وتمويل الطوارئ للمعاملات التجارية وغير التجارية الراهنة'' (استعراض عام، الفرع المعنون ''إصلاح الهيكل المالي الدولي''، الفقرة السابعة عشرة).

٩ - المصدر الأصلي: تقرير المدير الإداري للجنة النقد والمالية الدولية بشأن صندوق النقد الدولي في إطار عملية التغيير المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

مقدم إلى: لجنة النقد والمالية الدولية

المقترح: ''اتفق المديرون التنفيذيون على أن التخفيف من صرامة ترتيبات الرصد عما هي عليه في مرافق الصندوق الأخرى سيكون مناسبا للأعضاء الذين لديهم سجلات عملية قوية في مجال السياسات العامة ويتمتعون بأهلية الحصول على القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ. واتفق المديرون التنفيذيون أيضا على ضرورة تبسيط شروط إكمال استعراض التنفيذ لكفالة التوسع في الأتمتة عند توزيع الموارد بالنسبة للأعضاء المنتفعين من القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ. وعلاوة على ذلك، خفض المجلس القيمة المبدئية للرسم إلى ما يعادل نصف الرسم الإضافي المعمول به في مرفق الاحتياطي التكميلي، كما خفض رسوم الالتزام بالنسبة لموارد القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ'' (الفقرة ١٨).

١٠ - المصدر الأصلي: مدير مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

مقدم إلى: الاجتماع الثاني والثمانين للجنة المنبثقة عن مجلس المحافظين، سانتيغو، شيلي، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠١

المقترح: ''مساعدات الطوارئ: ينبغي للمصرف أن يوفر الدعم في حالات الطوارئ الناشئة عن تقلبات الأسواق المالية، كما حدث في السنوات الأخيرة. ورغم هذا، من الجدير بالذكر أن مصارف التنمية المتعددة الأطراف ليست مسؤولة عن المشاركة بدور

نشط في حل الأزمات المالية، التي تقع التبعة الأولى في معالجتها على صندوق النقد الدولي. غير أن تخفيف آثار هذه الأزمات على الجماهير عمل يدخل بصورة مباشرة ضمن مسؤوليات مصارف التنمية. ومن بين العوامل الأساسية في الانتكاسة التي منيت بها الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر على مدار السنوات القليلة السابقة الآثار الفادحة التي خلفتها الأزمات الأخيرة على مستوى معيشة الطبقة العاملة، وتلاشي أعداد هائلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وارتفاع معدل البطالة نتيجة لذلك''.

١١ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، البلاغ الوزاري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

المقترح: ''يلاحظ الوزراء الجهود المكثفة المبذولة حاليا من أجل إصلاح مرافق صندوق النقد الدولي ويعربون عن أملهم في أن تشكل القرارات الأخيرة للمجلس التنفيذي للصندوق - خاصة ما اتصل منها بالسعي إلى تحسين القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ - تطورا هاما في تشغيل المرافق. ويلاحظون بالأخص أن الطبيعة الوقائية للقروض الائتمانية المخصصة للطوارئ قد تعززت إلى حد بعيد بفضل التوسع في أتمتة تشغيلها من جانب البلدان المهددة بخطر العدوى. كما يرحب الوزراء بالحوافز المتزايدة التي يمكن لتلك القروض أن توفرها للبلدان المؤهلة لتطبيق سياسات حسنة. ويحثون المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى الإسراع بتأهيل الأعضاء المهتمين. وأكد الوزراء الحتميات التالية في التطوير المقبل لشتى مرافق صندوق النقد الدولي. أولا، ضرورة التحلي بالمرونة الكافية في إدارة المرافق لتلبية المتطلبات المتنوعة لمختلف أعضاء الصندوق، بالنظر إلى تفاوتهم في مراتب التنمية، واختلاف الصدمات التي يتأثرون بها. ويقترح الوزراء، في هذا السياق، الإبقاء على المستوى الحالي لأسعار النفط، ومراعاة المزيد من المرونة في فتح أبواب الانتفاع من مرفق التمويل التعويضي ومرفق تقليل الفقر وتحقيق النمو. وثانيا، تحاشي أن تؤدي التغيرات المدخلة على المرافق إلى تقويض الطابع التعاوني الأساسي للصندوق. وثالثا، أن تكمل التمويلات المقدمة من صندوق النقد الدولي القروض المقدمة من أسواق رؤوس الأموال بدلا من أن تكون بديلا لها بالنظر إلى أن الإصلاحات الهيكلية تتطلب وقتا أطول نسبيا لكي تتشكل وتنفذ وتثمر، حسب درجة اندماج البلد في الاقتصادي العالمي'' (الفقرة ١٩).

١٢ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، البلاغ الوزاري المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يعرب الوزراء عن قلقهم الشديد بشأن المقترحات الرامية إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز على نحو يغلق باب الانتفاع من موارد صندوق النقد الدولي أو موارد مجموعة البنك الدولي أمام أية مجموعة من الأعضاء، خاصة أفقر الأعضاء الذين تعتمد أهليتهم للحصول على مصادر المساعدة الأخرى على الدور الحفاز الذي تنهض به مؤسسات بريتون وودز. ويعتبرون المقترحات الرامية إلى زيادة تكلفة الانتفاع من مرافق مؤسسات بريتون وودز ضربا من تحويل عبء تقديم الموارد من مجموعة من البلدان النامية إلى مجموعة أخرى. ولدى الوزراء، في هذا السياق، تحفظات شديدة بشأن إجراء أي تخفيض كبير في آجال سداد مستحقات

مرافق صندوق النقد الدولي المقدمة لدعم الأعضاء الذين يعانون من خلل في ميزان المدفوعات ذي طبيعة هيكلية يتعذر تداركه في وقت قصير. ويطالبون ببذل مزيد من الجهد لالتماس سبيل يمكن به تعديل القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ لتحسين الحوافز المشجعة على استخدامها من خلال تيسير تكلفتها، والحد من المخاطر المحتملة المتمثلة في توجيه رسائل سلبية إلى الأسواق، وتبسيط إجراءات تشغيلها. ويؤكد الوزراء أهمية احتفاظ مؤسسات بريتون وودز بمجموعة متنوعة من الصكوك لتلبية احتياجات مختلف أعضائها'' (الفقرة ٨).

صناديق النقد الإقليمية

١٣ - المصدر الأصلي: تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/15).

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''أظهرت أيضا الأزمات المالية الأخيرة في الاتحاد الروسي وآسيا أن تحركات رأس المال الدولي غير مستقرة بطبيعتها وقادرة على إحداث أزمات مالية حادة (القطاع المصرفي، العملات، الديون) تصحبها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. ونظرا لأن البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعتمد اعتمادا شديدا على رأس المال الأجنبي، فهي معرضة بصفة خاصة لتذبذب هذه التدفقات بشكل مفرط. ولذا يجب أن يكون بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الأزمات المالية أو منع حصولها في مقدمة برنامج السياسة العامة. وهي مسألة يشتد إلحاحها لأن هذه الأزمات تعكس أثر إخفاق السياسات وتدهور الأسواق'' (الفقرة ٥٠).

١٤ - المصدر الأصلي: تقرير أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''النمو مع الاستقرار: تمويل التنمية في سياق دولي جديد'' (LC/G.2117 (CONF.89/3)) (للاطلاع على موجز له، انظر A/AC.257/17).

مقدم إلى: حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار المشاورة الإقليمية المعنية بتمويل التنمية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

المقترح: ''بالنظر إلى أن التأثيرات المالية المعدية تنطوي على عنصر إقليمي هام، فإن وجود صناديق إقليمية قد يوفر ميزة هامة على هيكل قاصر على صندوق عالمي واحد. وتكمن الميزة الأولى في إمكانية تغيير توقعات وسلوكيات الوكلاء الماليين إزاء المنطقة ككل، مما يمنع انتقال العدوى. ومع اتساع الاحتياطيات الدولية المقدمة من أعضاء الصندوق الآخرين، وربما كذلك حدود الائتمان (بما في ذلك اعتمادات الطوارئ) التي يحصل عليها الصندوق في الأسواق الدولية بشروط أفضل وبمقادير أكبر من فرادى البلدان، ستشتد قدرة البلدان المشاركة على أن تدرأ عن نفسها الأزمات. وكما ورد من قبل، يمكن للصندوق أن يلعب دورا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وقواعد الحيطة المالية'' (الفصل ٢).

١٥ - المصدر الأصلي: حكومات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل

التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، جاكرتا، إندونيسيا.

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''وساد شعور عام بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع بإمكانيات ضخمة لزيادة التعاون الإقليمي.

- ''ينبغي التدرج في تنفيذ التعاون الإقليمي بحيث يتم على مراحل تبدأ بالتدابير التي يسهل تنفيذها.
- ''تمثل التدابير التي وافق عليها وزراء مالية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وجمهورية كوريا والصين واليابان في شيانغ ماي، تايلند، (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا +٣) نموذجا طيبا، وقد أعربوا عن تأييد قوي لمواصلة التحرك في ذلك الاتجاه.
- ''استخدام ترتيبات المقايضة فيما بين البنوك التي تم الاتفاق عليها في شيانغ ماي من شأنه أن يسمح بمشاركة البلدان ذات المستويات المختلفة من حيث الانفتاح والتنمية في الترتيبات الإقليمية. وتتيح هذه الترتيبات إمكانية تحقيق تعاون أعمق في هذا المجال.
- ''يتمثل المجال الآخر للتعاون الإقليمي في إنشاء إطار عمل قانوني وتنظيمي للمصارف الدولية العاملة في المنطقة'' (الفقرة ٥٠).

١٦ - المصدر الأصلي: حكومات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية، في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، جاكرتا، إندونيسيا.

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''يتعين مواصلة العمل على تنفيذ الاقتراح المتعلق بإنشاء صندوق نقدي آسيوي؛ وإنشاء هذا الصندوق يمكن أن يمثل خطوة مهمة في منع حدوث الأزمات المالية وإدارتها'' (انظر الفقرة ٥١، الفقرة الفرعية الثالثة).

١٧ - المصدر الأصلي: اجتماع نواب وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية، ملخص المناقشات المتفق عليه، مانيلا، الفلبين، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

المقترح: ''اتفق النواب على أنه من الضروري ومن المستصوب وضع إطار للتعاون الإقليمي لتعزيز آفاق الاستقرار المالي. ويشمل هذا الإطار، الذي يعترف بالدور المحوري لصندوق النقد الدولي في النظام المالي الدولي، المبادرات التالية: (أ) آلية للرقابة الإقليمية تستكمل الدور الرقابي العالمي لصندوق النقد الدولي؛ (ب) تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني، خاصة بتدعيم النظم المالية والقدرات التنظيمية المحلية؛ (ج) اتخاذ تدابير لتعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على التصدي للأزمات المالية؛ (د) وضع ترتيب مالي تعاوني يكمل موارد صندوق النقد الدولي'' (الفقرة ٣).

تبسيط المشروطية في برامج التكيف

١٨ - المصدر الأصلي: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الأمم المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/1000).

مقدم إلى: الأمين العام للأمم المتحدة

المقترح: ''وفي صندوق النقد الدولي، لا يزال يتعين الانتهاء من عملية التحول إلى منع وقوع الأزمات، بما في ذلك كشف مدى التأثر بالعوامل الخارجية في الوقت المناسب. وثمة مسألة هامة أخرى ما زالت عالقة وهي مسألة تبسيط مشروطية الصندوق''. فكثيرا ما يفرض الصندوق شروطا أكثر مما ينبغي ومطالب غير واقعية على البلدان المقترضة، بشكل يتجاوز ولايته الأساسية ولا يراعي بشكل كاف رغبة السلطات المحلية وقدرتها على تنفيذ تلك المطالب. ''وينبغي، دون الإخلال بقدرة الصندوق على الامتثال لولايته الأساسية، إتاحة الفرصة للبلدان المقترحة لتختار طريقها للإصلاح'' (انظر توصيات الفريق الواردة في الفرع المعنون ''المسائل المتصلة بالنظم: الإسراع بإصلاح الهيكل المالي الدولي'').

١٩ - المصدر الأصلي: المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، بيان صادر بمناسبة الاجتماع الربيعي للجنة النقد والمالية الدولية، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، واشنطن العاصمة.

مقدم إلى: الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي واللجنة المالية، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، واشنطن العاصمة

المقترح: ''تظل المشروطية أمراً لا غنى عنه لحماية موارد الصندوق، وذلك من خلال ضمان استخدام هذه الموارد استخداما ملائما لتعزيز التكيُّف. ومن الجلي أيضاً أن التغير الهيكلي ضروري لتحقيق النمو المستدام، بيد أنه ليس في وسع البلدان أن تنجز كافة الأمور بين عشية وضحاها. ومن ثم، فإنه يتعين اتخاذ قرارات بشأن الأولويات، بحيث تتركز مشروطية الصندوق على التدابير ذات الأهمية الحاسمة لأهداف البرامج القطرية المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وينبغي أن يكون الهدف من التبسيط هو ترك المجال للدول الأعضاء لتختار سياساتها الخاصة، ومن ثم توفير الدعم السياسي الضروري لعملية إصلاح مطردة، في الوقت الذي تعالج فيه بأسلوب نشط المشاكل الرئيسية التي دعتها إلى طلب الدعم المالي من صندوق النقد الدولي'' (الفرع ٥، الفقرة الأولى).

٢٠ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، بلاغ وزاري، مؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يلاحظ الوزراء أن مشروطية صندوق النقد الدولي صارت مفرطة خلال العقود الأخيرة سواء من حيث الحجم أو النطاق، لا سيما في المجالات التي تقع خارج مجال ولاية الصندوق وخبرته. وهم يؤكدون على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار القدرة المؤسسية والعمليات التشريعية المحلية للبلدان التي تنفذ بها برامج عند تطبيق المشروطية. وفضلاً عن ذلك، فإن المشروطية ذات النطاق الواسع والطبيعة المفصلة تقوض الملكية الوطنية للبرامج، التي تشكل عاملا مهما لنجاح تنفيذها، كما أنها تعوق الامتثال لمشروطية الصندوق. وإن الشروط المطبقة على برامج البلدان ذات الدخل المنخفض تستترف قدراتها الإدارية، لا سيما عندما تقترن بشروط إضافية مدرجة في برامج مع البنك الدولي، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية، والمانحين الثنائيين. ويرحب الوزراء بالاستعراض الذي بدأه المدير الإداري لصندوق النقد الدولي لنطاق مشروطية البرامج التي يدعمها الصندوق، وبقرار مجلس الصندوق تنفيذ التحول المقترح من تغطية

واسعة النطاق إلى تطبيق أكثر انتقائية للمشروطية. ويؤكدون على أن الهدف من وراء ذلك ليس إضعاف المشروطية، بل تبسيطها وجعلها أكثر تركيزا وفعالية، وأقل تدخلاً، بالإضافة إلى تعزيز ملكية البرامج. ويؤكد الوزراء على أهمية مبدأ المعاملة الموحدة لجميع البلدان، على أن تؤخذ في الحسبان الظروف الخاصة لكل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد الوزراء على أهمية القيام بمراجعة شاملة لتصميم برامج الصندوق. ويؤكدون الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية لتطوير القدرات المؤسسية في هذه البلدان. ويلاحظ الوزراء أن الجهود المبذولة لتبسيط المشروطية ينبغي أن تتناول أيضاً مسألة كيفية تقديم تعريف أفضل لتقسيم العمل بين الصندوق والبنك الدولي، والحيلولة في الوقت نفسه دون تداخل المشروطية. وينبغي ألا تطبق المشروطية في المجالات التي تقع خارج نطاق ولاية الصندوق على البرامج التي يدعمها الصندوق'' (الفقرة ١٢).

٢١ - المصدر الأصلي: تقرير الاجتماع الاستشاري الاقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا. جنيف، ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/15).

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''إن المبدأ المتحكم في المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك الميدان المالي، يجب أن يكون 'إحساس البلدان بأنها صاحبة برامج المساعدة'. والمشروطية جزء أساسي من الإقراض بشروط تساهلية، ولكن ينبغي استعراض طبيعة المشروطية في سياق المقومات الاقتصادية المحلية السائدة، التي تختلف من بلد إلى آخر. وأُشير إلى أن المشروطية مؤشر هام للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص'' (الفقرة ٥٤).

٢٢ - المصدر الأصلي: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/16).

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''ويتمثل الموضوع الثاني في حل الأزمات وإدارتها عبر ترشيد الدور الذي يؤديه صندوق النقد الدولي من خلال التركيز على مهامه الأساسية، وتبسيط هيكل مرافقه، وتنظيم المشروطية، وزيادة الشفافية في عمليات الصندوق، وتمتين الضمانات المتعلقة باستخدام موارده، ورفع مستوى مشاركة أصحاب المصالح في وضع برامج التكيف وزيادة إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات'' (الفقرة ٥١).

٢٣ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، بلاغ وزاري، مؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يعبر الوزراء عن قلقهم إزاء التدخل في المسائل الاجتماعية - السياسية التي تتجاوز نطاق الولاية المنوطة بمؤسسات بريتون وودز، على النحو المتمثل في الميل المتزايد إلى توسيع نطاق المشروطية بحيث يشمل مسائل الحكم والسياسة الاجتماعية. وتجرى إضافة مستويات جديدة من المشروطية تتعلق بمشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات، ويحتمل أن تزيد من تكلفة الوصول إلى الأسواق، هذا إن لم تمنعه تماما. ويعبر الوزراء عن تحفظهم الشديد إزاء تطبيق مشروطية مرافق التكيف الهيكلي المعززة

والمؤسسة الإنمائية الدولية على العمليات العادية لمؤسسات بريتون وودز'' (الفقرة ١١).

عن المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص

الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجماعية

٢٤ - المصدر الأصلي: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الأمم المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/1000).

مقدم إلى: الأمين العام للأمم المتحدة

المقترح: ''وفي المناقشات المتعلقة بإقامة هيكل مالي دولي جديد، ثمة مسألة هامة غير محسومة تتعلق بكيفية منع المقرضين من القطاع الخاص من استرجاع رؤوس أموالهم عند تناقص الثقة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تكون السندات مزودة بأحكام للإجراءات الجماعية تمكن أغلبية مؤهلة من أصحاب السندات من الموافقة على التغييرات في أحكام سدادها. وينبغي للبلدان الصناعية الرئيسية أن تحذو حذو كندا والمملكة المتحدة في استحداث مثل هذه الأحكام في السندات التي تصدرها، وذلك بغية تمهيد السبيل لاعتماد هذه الأحكام في السندات التي تصدرها الأسواق الناشئة'' (توصيات الفريق، الفرع المعنون ''تدفقات رأس المال الخاص: الإجراءات التي يتعين أن تتخذها البلدان الصناعية'').

٢٥ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، بلاغ وزاري مؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واشنطن العاصمة.

المقترح: ''يلاحظ الوزراء أن بعض البلدان الصناعية قد عبرت عن رغبتها في إدماج أحكام تتعلق بموافقة الأغلبية على إعادة الهيكلة، وقيامها بالإنفاذ، عند إصدار السندات في أسواقها، ويشجعون البلدان الصناعية الأخرى على أن تنحو هذا النحو، في الوقت الذي يكررون فيه التعبير عن قلقهم إزاء الآثار السيئة التي يمكن أن تترتب على تفاوت أسعار صرف سندات البلدان النامية'' (الفقرة ٧).

٢٦ - المصدر الأصلي: الإعلان الصادر عن وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٧، برمنغهام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

المقترح: ''وفضلاً عن ذلك، وكجزء من عملية إيجاد سبل أفضل لمواجهة الأزمات، ندعو:

''١' القطاع الخاص إلى تسهيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجماعية من أجل وضع ترتيبات أكثر انتظاما لحل الأزمات، وسننظر في استخدام مثل هذه الأحكام عند إصدار سنداتنا السيادية أو شبه السيادية؛

''٢' البنك الدولي إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، للعمل مع الأعضاء من أجل وضع نظم فعالة بشأن الإعسار والعلاقات بين المدينين والدائنين؛

''٣' صندوق النقد الدولي إلى المضي قدما، في إطار شروط محددة بدقة وعلى أساس دراسة كل حالة على حدة، في تنفيذ سياسته التي أعاد تأكيدها مؤخرا المتعلقة بالإقراض لسداد المتأخرات. وسنصدر

تعليمات لمديرنا التنفيذي كي يقوم بالرصد الدقيق لتطبيق هذه السياسة في البيئة الحالية؛

''٤'' القطاع الخاص إلى الإفادة من خبرته المتعلقة بالبلدان ذات الأسواق الناشئة في وضع آليات تمويل مشروطة موجهة نحو السوق. ويمكن لشروط تلك الآليات إما أن توفر مرونة أكبر في السداد أو تضمن الحصول على تمويل جديد في حالة ما إذا شهد السوق تطورات سالبة. ويتعين أيضا إشراك القطاع الخاص على نحو ملائم في إدارة الأزمات وحلها'' (الفرع المعنون ''استقرار النظام المالي الدولي'').

التجميد وإعادة التفاوض بشأن الديون والتحكيم

٢٧ - المصدر الأصلي: تقرير وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٧، بشأن تعزيز النظام المالي الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، روما، إيطاليا

المقترح: ''نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية، ونشدد على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم. ونعرب عن اتفاقنا على وجوب بذل مزيد من الجهود لتنفيذ طائفة من التدابير، وعلى وجه الخصوص:

- ''نؤكد على أهمية تقاسم المعلومات وتعزيز الحوار بين البلدان ودائنيهم من القطاع الخاص، سواء أثناء الفترات العادية، أو عند معالجة الضغوط التي تطرأ على الحساب الخارجي؛
- ''نشجع البلدان على وضع آليات لدعم الحوار مع الدائنين وندعو الصندوق إلى دعم هذه العملية؛
- ''نتفق أيضا على أهمية الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجماعية لتسهيل حل الأزمات بأسلوب منظم. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تشجع استخدام مثل هذه الأحكام من خلال عملياتها'' (الفقرة ١٢).

٢٨ - المصدر الأصلي: تقرير وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٧، بشأن تعزيز النظام المالي الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، روما، إيطاليا

المقترح: ''نرحب بموافقة صندوق النقد الدولي على القيام بمزيد من العمل لوضع إطار لإشراك القطاع الخاص، بغية تحقيق درجة أكبر من الوضوح، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المرونة التشغيلية. وثمة حاجة على وجه الخصوص إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق ما يلي:

- ''استعراض الشروط والإجراءات المستخدمة لتحديد إمكانية الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، بما في ذلك توضيحها وتعزيزها حسب الاقتضاء حتى يتسنى دعم الطبيعة الاستثنائية لمجموعات إجراءات الإنقاذ المالي الرسمية ذات الحجم الكبير. ويتطلب التمويل الاستثنائي، من خلال أي مرفق من مرافق صندوق النقد الدولي، إعطاء مبررات ضافية. وعلى سبيل المثال،

ينبغي تقديم دليل على أن البلد المعني قد عانى من فقدان الثقة بصورة مفاجئة ومعرقلة؛ وأنه يتوقع إجراء تصحيح مبكر للمشاكل؛ وأن هناك خطرا من سريان العدوى يمكن أن يشكل تهديدا أوسع نطاقا لاستقرار النظام المالي الدولي. وينبغي أن يأخذ التمويل الاستثنائي أيضا بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها البلد المدين لتأمين مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص؛

- ”تعزيز القاعدة التحليلية لتقييم الصندوق لوضع البلد المالي. وينبغي أن تشمل البرامج تحليلا شاملا لديون البلد متوسطة الأجل، ووصفا لميزان مدفوعاته، وتوقعات استعادة إمكانية وصوله إلى الأسواق. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يوفر الصندوق أيضا معلومات مفصلة وافتراضات يستند إليها البرنامج بشأن مصادر التمويل الخاصة، وأن يعزز، حسب الاقتضاء، رصد وتقييم التدفقات الخاصة أثناء تنفيذ البرنامج؛

- ”استعراض الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بسياسة الصندوق في مجال الإقراض لسداد المتأخرات؛

- ”تعزيز العلاقة وزيادة التنسيق بين صندوق النقد الدولي ونادي باريس في عملية تقييم مستوى ونطاق مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في حالات إعادة هيكلة الديون، لا سيما فيما يتعلق بالتشابه في أساليب المعاملة؛

- ”ضمان خضوع جميع البرامج لعملية رصد وتقييم شفافة تتم من خارج الموقع، بغية تقييم مشاركة القطاع الخاص في ضوء الافتراضات التي وضعت في البرنامج“ (الفقرة ١٣).

٢٩ - المصدر الأصلي: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/16)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ”ولمواجهة الأزمات المالية، ما انفكت الأموال تزداد للخروج من هذه الأزمات. ولكفالة هذه الأموال، تم التفكير في إشراك القطاع الخاص أو ضخ الأموال للإنقاذ. وينبغي للدائنين تقاسم الأعباء وتحميلهم مسؤولية أفعالهم. ويمكن النظر في إمكانية إيجاد حلول منظمة للديون، مشفوعة بتجميد دفع خدمة الديون. وقد تشتمل هذه الحلول على إعادة تنظيم أصول الجهات المدينة وخصومها، بما في ذلك تمديد تاريخ الاستحقاقات، وعند الاقتضاء، تحويل الدين إلى أسهم، وشطب الديون. ولقد لقيت الآليات الإلزامية شيئا من المجابهة، غير أنه ينبغي التأكيد على أن الحاجة إلى أحكام إجبارية قد نجمت بالتحديد عن فشل النهج الاختيارية في كبح تواصل ازدياد الديون. وخشية أن تؤدي الإجراءات التلقائية الإلزامية إلى تقليل فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق المالية، أصرت هذه البلدان على أن تدخل تلك الإجراءات أولا في السندات السيادية للبلدان الصناعية“ (الفقرة ٦٧).

٣٠ - المصدر الأصلي: تقرير أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''النمو مع الاستقرار: تمويل التنمية في السياق الدولي الجديد'' ((LC/G.2117 (CONF.189/3))

مقدم إلى: حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

المقترح: ''ينبغي وضع قواعد متعددة الأطراف لمعالجة مشكلتي التنسيق الأساسيتين اللتين تنطوي عليهما المفاوضات من هذا النوع، وهما: إمكانية رفض بعض الدائنين (وفي نهاية المطاف المدينين) المشاركة في الحلول (مشكلة المنتفع مجانا)، والوتيرة البطيئة لعملية المفاوضات، أو المفاوضات المتكررة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة للمدينين والدائنين ('لعبة المحصلة السلبية').

''ولحل أولى هاتين المشكلتين، ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجماعية في عقود الدين (سواء كانت في شكل سندات حكومية، أو سندات تصدرها المؤسسات الخاصة، أو قروض من المصارف الخاصة) لكي يؤذن للبلدان التي يوجد فيها المدينون بتأجيل الدفع (مع تزايد سعر الفائدة) لفترة محدودة، في حالات هروب رأس المال لأسباب تخرج عن سيطرتهم، أو الإعلان بشكل أحادي عن فترة تأجيل أطول إذا كان من الواضح أن قدرة هؤلاء المدينين على الدفع غير كافية. وينبغي أن تكون هذه الأحكام ذات طبيعة شاملة، بحيث تطبق بصورة متكافئة على عقود الدين التي تبرمها البلدان الصناعية، حتى لا تعاقب الأسواق البلدان التي تدرج مثل هذه الأحكام بفرض أسعار فائدة أعلى عليها، أو فرض قيود أشد على إتاحة الأموال لها. ويمكن أن تمتد فترات التعليق المؤقتة للمدفوعات بحيث تشمل أيضا تدفقات رؤوس أموال الحوافظ إلى الخارج.

''ويمكن أن يتمثل حل المشكلة الثانية المشار إليها أعلاه في إنشاء آليات تحكيم متعددة الأطراف متفق عليها بصفة مشتركة لحل المنازعات في عمليات إعادة التفاوض بشأن الديون أو عمليات إعادة التمويل. وفضلا عن ذلك، سيكون من المناسب تشجيع إبرام اتفاقات مرنة حتى يتسنى تقدير الاحتمالات التي يمكن توقعها نسبيا، بغية تحاشي عمليات إعادة التفاوض، وتشجيع الدائنين صراحة على استمرار توفير الموارد للبلدان التي تواجه مصاعب خلال الفترات الحرجة.

''وأيا كانت الأنظمة التي يتم وضعها، فإنه ينبغي تطبيقها على جميع البلدان، بصرف النظر عن المستوى الإنمائي الذي حققته'' (الفصل ٢، الفرع ٤ (ب)).

٣١ - المصدر الأصلي: بيان صحفي صادر عن اجتماع وزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٢٠، مونتريال، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

المقترح: ''نعتقد أن تشجيع استخدام الآلية الهادفة إلى تحسين الاتصال بين المدينين والدائنين على نطاق أوسع سيساعد على كفالة مشاركة البلدان المدينة والدائنين من القطاع الخاص على نحو متضافر في عمليات إعادة الهيكلة'' (المرفق، الفرع ٣، الفقرة الخامسة).

٣٢ - المصدر الأصلي: خطاب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، براغ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

مقدم إلى: مجلس محافظي الصندوق، براغ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المقترح: ''هناك اتفاق عام على أن الإطار التشغيلي لمشاركة القطاع الخاص ينبغي أن يعتمد قدر الإمكان على الحلول الموجهة نحو السوق، وعلى النهج الطوعية. وحقيقة أنه قد توجد حالات صعبة بصفة استثنائية تدعو إلى اتباع نهج أكثر اتساقا لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك إمكانية السماح بفترات تجميد باعتبار ذلك فعلا هو الملجأ الأخير ليست قابلة للمناقشة أيضا''.

٣٣ - المصدر الإصلي: مجموعة الـ ٢٤، بلاغ وزاري، مؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واشنطن العاصمة

المقترح: ''يقترح الوزراء أن يقوم الصندوق بتعميق دراساته عن المقترحات الداعية إلى إشراك القطاع الخاص، بأسلوب يبحث كل حالة على حدة، في حل الأزمات المالية، بما في ذلك وضع إجراءات منصفة، على المستوى الدولي، لتسوية الديون، كما هو قائم بالفعل على المستويات الوطنية'' (الفقرة ٢٢).

٣٤ - المصدر الأصلي: حكومات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ٢-٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، جاكرتا، إندونيسيا (A/AC.257/13)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: أُعرب عن عدد من الآراء بشأن مسألة إشراك القطاع الخاص، منها:

- ''أن زيادة مشاركة القطاع الخاص تعتبر ضرورية لضمان التوزيع العادل للتكاليف بين المدينين والدائنين أثناء الأزمات المالية، ولكن لا يوجد اتفاق حتى الآن بشأن كيفية تقديم 'ضمان' للمقرضين الخاصين؛
- ''تعتبر تدابير مثل بنود المشروطية في عقود الضمان، والتوقيف التجميدي، وتحسين تشريعات الإفلاس، تدابير مستصوبة ولكنها ليست شاملة؛
- نظرا لوجود معظم المقرضين في البلدان المتقدمة النمو، فقد ذُكر أن هنالك حاجة لزيادة الشفافية والرقابة والتنظيم للمقرضين والمستثمرين الدوليين من قبل هذه البلدان ذاتها'' (الفقرة ٤٨).

٣٥ - المصدر الأصلي: مجموعة الـ ٢٤، بلاغ وزاري، مؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واشنطن العاصمة

المقترح: ''يدرك الوزراء ضرورة استمرار دور تدفقات رأس المال الخاص في التوسع في إطار اقتصاد عالمي متكامل بصورة متزايدة. ومن ثم، فإنه من الصعب تصور منع وقوع الأزمات المالية، أو حلها، دون إشراك القطاع الخاص بصفة مباشرة وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الرئيسي الذي يجابهه المجتمع الدولي يتمثل في وضع استراتيجية مراعية للسوق لإشراك القطاع الخاص مشاركة لا تعرقل تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية ولا تزيد من تكلفة هذه التدفقات بشكل غير

ملائم. ويقترح الوزراء أن أية استراتيجية ينبغي أن تقلل إلى أدنى حد من انتشار الآثار على المقترضين الآخرين. ويشجع الوزراء على تحقيق مزيد من التقدم تجاه اتخاذ ترتيبات طوعية لمشاركة القطاع الخاص قبل حدوث الأزمات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال القروض الائتمانية المخصصة للطوارئ، وخيارات الشراء المضمَّنة، وضمان خدمة الدين. وثمة حاجة أيضا إلى أحكام أخرى تشمل منع وقوع الأزمات، وإيجاد حلول لها، بما في ذلك إجراءات الإفلاس، وإنشاء مجالس تضم الدائنين والمدينين، وفي الحالات القصوى، إمكانية تجميد مدفوعات الدين. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد الوزراء على أهمية الإفصاح المتناظر عن المعلومات ذات الصلة بين القطاعين الخاص والعام" (الفقرة ٤).

الحواشي

(١) انظر صورا مختلفة لأول مقترح من هذه المقترحات في الأمم المتحدة (١٩٩٩) ومجلس العلاقات الخارجية (١٩٩٩) وملتزر وآخرون (٢٠٠٠) وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٠). وبالنسبة للمقترحين الآخرين، انظر ازكيل (١٩٩٨) وأواليا (١٩٩٩).

المراجع

الواليا، مونتيك س. (١٩٩٩). صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق الهيكل المالي الجديد. القضايا النقدية والمالية الدولية في التسعينات، المجلد الحادي عشر، رقم المبيع E.99.II.D.25، الأونكتاد.

الاجتماع الآسيوي الأوروبي (١٩٩٧). إطار جديد للتعاون الإقليمي الآسيوي المعزز من أجل تشجيع الاستقرار المالي. اجتماع نواب وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية الآسيوية. موجز المناقشات المتفق عليه، مانيلا، الفلبين، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

مجلس العلاقات الخارجية (١٩٩٩). حماية الرخاء في نظام مالي عالمي: مستقبل الهيكل المالي الدولي، تقرير فرقة العمل، واشنطن العاصمة. معهد الاقتصاد الدولي.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٠). النمو مع الاستقرار. ورقة معلومات أساسية مقدمة إلى الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، شيلي: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، LC/G.2117 (CONF.89/3).

ازيكيل، هانان (١٩٩٨). دور حقوق السحب الخاصة في النظام الدولي الجديد، القضايا النقدية والمالية الدولية في التسعينات، المجلد الحادي عشر، رقم المبيع E.99.D.II.25، الأونكتاد.

مجموعة الـ ٧ (٢٠٠١). تقرير وزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٧، روما، إيطاليا، ٧ تموز/يوليه.

مجموعة الـ ٢٠ (٢٠٠٠). البيان الصحفي لوزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية، مونتريال، كندا، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

مجموعة الـ ٢٤ (١٩٩٩). بلاغ وزاري صادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

_____ (٢٠٠٠ أ). بلاغ وزاري صادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

_____ (٢٠٠٠ ب). بلاغ وزاري صادر في ١٥ نيسان/أبريل.

_____ (٢٠٠١). بلاغ وزاري صادر في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

_____ (٢٠٠١). مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ملاحظات مقدمة من السيد أنريك ف. أغليسيس، رئيس مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، إلى الاجتماع الثاني والثمانين للجنة مجلس المحافظين، سانتياغو، شيلي، ١٨ آذار/مارس.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٠ أ). ملاحظات أدلى بها كامديسوس، المدير الإداري للصندوق في معهد الدراسات الدبلوماسية، وكلية السلك الدبلوماسي، جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة، ٢ شباط/فبراير.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٠ ب). خطاب وجَّهه هورست كويلر، رئيس المجلس التنفيذي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، إلى مجلس محافظي الصندوق، براغ، ٢٦ أيلول/سبتمبر.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠١ أ). تقرير المدير الإداري لصندوق النقد الدولي عن دور الصندوق في عملية التغيير، مقدم إلى لجنة النقد والمالية الدولية، ٢٥ نيسان/أبريل.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠١ ب). دور صندوق النقد الدولي في عملية التغيير، بيان أدلى به هورست كويلر، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، بمناسبة الاجتماع الربيعي للجنة النقد والمالية الدولية، في ٢٩ نيسان/أبريل.

ملتزر، وألان هـ. وغيرهما (٢٠٠٠). تقرير مقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بالهيئة الاستشارية المالية الدولية، واشنطن العاصمة، آذار/مارس.

الأمم المتحدة (١٩٩٩). نحو هيكل مالي جديد. تقرير فرقة العمل التابعة للجنة الأمم المتحدة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية، ٢١ تموز/يوليه – نسخة صادرة بالاسبانية في آذار/مارس عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها الوثيقة LC/G.2054.

_____ (٢٠٠٠ أ). تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، ١٨ كانون الأول/ديسمبر A/AC.257/12.

_____ (٢٠٠٠ ب). تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جاكارتا، ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠. A/AC.257/13.

_____ (٢٠٠٠ ج). تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/16.

_____ (٢٠٠٠ د). تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/15.

_____ (٢٠٠٠ هـ). تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/17.

_____ (٢٠٠١). رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة يحيل بها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (تقرير زيديليو) نيويورك، ٢٦ حزيران/يونيه.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠١). تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١. رقم المبيع E.01.II.D.10.